تنمية المهارات الفنية لصغار السـن

د٠ سعيد اسماعيل على

الهدف من الدراسة :

تستهدف الدراسة الحالية المساهمة فى رفع كفاية التكوين التكاملى لشخصية المواطن المصرى ، بالبحث عن السبل الكفيلة باكساب فئة صغار السن، مجموعة من المهارات والقيم والاتجاهات والمعارف الفنية التى تساعدهم على النمو المهنى ٠

المقصود بصغار السن :

تحديد المقصود بصغار السن مسألة حيوية بالنسبة لهذه الدراسـة، ذلك أن هذا التحديد هو الذى سيشير الى الحدود البشرية والزمنية التـى تجرى الدراسة داخل نطاقها ٠

ثم أن مصطلح (صغار السن) فيه قدر غير قليل من النسبية ، اذ مهما بلغ الانسان من العمر ، من حقه أن يعتبر من يقل عنه بضع سنين ، صغير السن ٠

فاذا جئنا للتحديد الفعلى ، فاننا نحدد بدايته بسن الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسى (فى المدرسة الابتدائية) ، وهى سن السادسة ، على أساس أن ما سبقها مفروض ألا تكون سنوات تعليم منهجى منتظم ، فهى مرحلـة تهيئة ونشاط وتنشئة ، أما مع بدء سن السادسة ، فيبدأ الوعى والنضـج والاستعداد للتعلم المنهجى المنظم ٠

ومع ذلك فينبغى التسليم بأن تحديد سن بعينها ، كبداية ، مسألـة تقبل بعض التجاوز ، صعودا أو هبوطا ، بعض الشىء ، وفقا للفـروق الشخصية بين الأفراد ، فضلا عن أساليب التنشئة والمناخ الثقافى والتقاليد الاجتماعية والمستوى الحضارى ٠

أما بالنسبة لسقف السن الذى ينبغى التوقف عنده ، فنجد أن المادة (١٤٣) من القانون المصرى تنص على أن «يعتبر حدثا فى تطبيق أحكام هذا الفصل الصبية من الاناث والذكور من اثنتى عشرة سنة وحتى سبع عشرة سنة كاملة » ٠

أما اتفاقية (حقوق الطفل) الصادرة عن الأمم المتحدة (١٩٨٩ ، النسخة العربية) فتحدد فى المادة (١) ، الجزء الأول «يعنى الطفل كل انسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، مالم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه »٠

وفى دراستنا الحالية سوف نلتزم بسقف سن السابعة عشر ، على أساس أنه يمثل نهاية مرحلة التعليم الثانوى ٠

فاذا جئنا الى التصنيف الداخلى لفئات هذه المساحة العمرية التى تمتد من السادسة الى السابعة عشر ، فسوف نجد أنها تشمل الفئات التالية:

(أ) الذين لم يلتحقوا أصلا بالتعليم من بدايته ٠

(ب) الذين التحقوا بالتعليم الأساسى ، وتسربوا أثناءه ، فلم يكملوه ٠

(جـ) الذين انتهوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا التعليم الأساسى بالمدرسة الاعدادية ٠

(د) الذين انتهوا من التعليم الأساسى ولم يلتحقوا بالتعليم الثانوى ٠

المقصود بتنمية المهارات الفنية :

درجت الأدبيات المتداولة فى هذا المجال ، حتى وقت قريب ، على أن تحدد المهارة الفنية بالربط بين المهارة اليدوية والدقة ، ثم تحدد المهارة اليدوية بأن المقصود بها : الاتقان فى أداء العمل بسرعة ومرونة ، والتوافق بين حاسة البصر وغيرها من الحواس مع حركة العضلات ، أى التوافق الحسى - حركى ٠

أما الدقة ، فيقصد بها درجة رفيعة المستوى فى الأداء المطلوب فى استخدام المواد أو المنتجات ، وفى ضبط الأجهزة والآلات ، وتراعى فيها الاعتبارات الآتية :

- مقدار الخطأ المسموح به فى العمل والذى يمكن تجاوزه ·
- الأدوات التى يعتمد عليها العامل ·

بيد أنه ، فى ظل التنامى المعاصر للمعرفة والانتاج ، أصبح من الضرورى التخلى عن تلك الثنائية الموروثة التى تفصل بين العمل اليدوى والعمل العقلى ، وبالتالى فلم تعد المسألة فى المهارة الفنية توافقا بين حواس الانسان وحركة العضلات ، مع الدقة ، بل ضرورة أن يكون هناك تآزر أساسى بين هذا وذاك وبين النظر العقلى ، والحس الوجدانى ، على أن يكون الركن الأول هو البارز ·

وعلى ذلك يمكن تحديد المقصود بتنمية المهارات الفنية ، بأنها العمل على اكساب الانسان مجموعة من المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التى ترفع من مستوى الأداء فى مجال العمل ، والمعاملات الحياتية ·

وبطبيعة الحال فان هذه العملية تختلف باختلاف الفئات المقصود تعليمها ، وباختلاف مجال هذا التعليم ، وفى كل الأحوال فمن المفروض أن يتسم بالتدرج وقدر من الاستمرارية ·

لماذا هذه الدراسة ؟

تستند هذه الدراسة على عدد من الأسانيد التى تجعل من القيام بها ضرورة لاغنى عنها ، وهذه الأسانيد منها مايتصل بالدراسات العلمية النفسية والتربوية ، ومنها مايتصل بحقوق الانسان ، ومنها مايتصل بالمصلحة القومية :

١ - **الأساس العلم تربوى / نفسى** : فالحق أن المعرفة التى تصل الانسان ، فى خطواتها الأولى انما تصل اليه عن طريق التعامل مع الأشياء، وذلك بمعرفة الطريقة التى بها يعمل الأفراد ، مثال ذلك ، معرفتهم : كيف يمشون ويتحدثون ويأكلون ويلبسون ، وكيف يركبون الدراجات ويسيرون الآلات البسيطة ويحسبون بعض الحسابات ، الى غير ذلك مما لاحد له ·

ان هذه الحقيقة الأولية التى تؤكد أن المادة فى أول نشأتها توجد دائما كمادة عمل حى ينطوى على استخدام الجسم وتداول الأشياء ، هذه الحقيقة

تظهر وجه الخطأ فى ذلك الانفصام الذى نشاهده غالبا على كثير من برامج التعليم بين مادة التعليم وحياة المتعلمين ، عندما تتحول الى مجرد كم من المعارف والمعلومات بعيدة عن (الاستعمال) الا على سبيل الحفظ والتسميع عند الطلب · ان معرفة سير النمو الطبيعى للمادة المعرفية تجعلنا نبـــدأ دائما بايجاد أوضاع يكون التعلم فيها بالعمل ، فالفنون والمهارات العملية اذا هى المرحلة الأولى من مراحل المنهج التعليمى ، لأنها تقابل معرفة الطريقة التى تحقق بها الغايات والأهداف ·

ان استخدامنا الرشيد للأشياء ينتهى بألفتنا ومعرفتنا لها ، فالأشياء التى نعرفها حق العرفان هى الأشياء التى يكثر استعمالنا لها كالكراسى والمناضد والأقلام والأوراق والملابس والأطعمة والسكاكين والأشواك وغيرها من الأشياء الشائعة الاستعمال · وكذلك الأمر فى الأشياء الخاصة التـى تتنوع بحسب مهنة الانسان فى الحياة · وهذه المعرفة العاطفية الوثيقـــة للأشياء التى تدل عليها كلمة الألفة ماهى الا تبلور ناشىء عن استعمالنا لها فى أغراضنا · ومعنى المعرفة المألوفة هو أننا قد أكثرنا فى استعمال الشىء والفعل فيه حتى اننا لنستطيع أن نتكهن بطريقة فعله ورد فعله · فنحن ازاء الشىء نكون عادة على (أهبة) ، لايأخذنا على غرة ، ولايفاجئنا بأدوار لانتوقعها · فى مثل هذا الموقف ، نشعر بألفتنا للشىء وبأنه يمتزج بطباعنا وييسر لنا السبيل وينيره ، على حين أن الأشياء التى لم نألفها تكون غريبة باردة (مجردة) عنـا ·

٢ ـ الأساسى الانسانى : فهناك ظروف قاهرة ، قد تحيط بالصغير ، دون أن يكون له يد فيها ، تحرمه من التمتع بحقه فى تعليم يكامل بين جوانب نمو شخصيته ، وفى أن يسير مع أقرانه ، منتظما ، على طريق اشباع حاجاته الأساسية ، مما يضطره الى أن يلتحق بعمل قبل أن يهيأ له ، ويمتلك ناصية مهاراته الأساسية ·

من هنا يصبح واجبا على المجتمع على وجه العموم ، والدولة على وجه الخصوص ، مع المؤسسات المعنية أن تقوم بدور تعويضى يحصـــل عن طريقه على بعض ما حرم منه ، بحيث يجد أنه اذا كان قد أضطر للعمل، فان هذا لايعنى بالضرورة أن يكون مبررا للحرمان من تعليم يناسب هـذا

العمل ، أو غيره ، مع اشباع جوانب نمو أخرى تحتاجها شخصيتـــــه فى صورتها السوية المتكاملة ٠

من أجل هذا نصت المادة (٢٨) من وثيقة (حقوق الطفل) الدولية على:

«١ ـ تعترف الدول الأطراف بحق الطفل فى التعليم ، وتحقيقا للاعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا ، وعلى أساس تكافؤ الفرص ، تقوم بوجه خاص بما يلى :

(أ) جعل التعليم الابتدائى الزاميا ومتاحا مجانا للجميع ٠

(ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوى ، سواء العام أو المهنى، وتوفيرها واتاحتها لجميع الأطفال ٠٠

(ج) جعل المعلومات والمبادىء الارشادية التربوية والمهنية متوافـــرة لجميع الأطفال وفى متناولهم » ٠

وفى المادة (٢٩) ، نصت الوثيقة على :

«١ ـ توافق الدول الأطراف على أن يكون تعليم الأطفال موجها نحو:

(أ) تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية الى أقصى امكاناتها ٠

(ب) اعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية فى مجتمع حر ٠٠

(ج) تنمية احترام البيئة الطبيعية ٠

٣ ـ **الأساس القومى** : اذ يولى المشتغلون بقضايا بناء الانسان ـ سواء فى المجتمعات التى وصلت الى درجة عالية من التقدم ، أو فى المجتمعات التى مازالت واقعة فى دائرة التخلف ، أو تلك التى مازالت على طريق النمو ـ اهتماما كبيرا بالتعليم والتدريب عامة ، وتعليم المرحلة الأولى خاصة ٠ ويرجع هذا الاهتمام ـ بجانب مايرجع اليه ـ الى أن تعليم المرحلة الأولـــى هو أول نسق تعليمى يستقبل الانسان طفلا ، وعليه أن يطلق فيه امكاناته، ويحولها من كينونتها بالقوة الى تواجدها بالفعل ، أى أنه يولد فى الفرد وعيه بامكاناته بحيث يكون (قوة حقيقية) تتحرك فى المجتمع وتحركه بكل ما أتيـــح فيه من امكانات لتحقق التقدم والنماء الذى يأخذ فى اعتباره تصور المستقبل

بأنظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومطالبه على الأفراد ومقابلتها بما يتوافر لديهم من قدرات فكرية وعملية تكفل لهم جعل المستقبل حقيقة نامية متطورة متجددة ٠

ولما كان التعليم بمستوياته جميعها - والفنى منه خاصة - وثيق الصلة بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعناها الشامل ، فقد تأثر بما أصاب هذه العمليات من أزمات ، وما اعترضها ويعترضها من تحديات ، بل ان التعليم يعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة أيضا ، مما يوجب أن يكـــون مستهدفا من العلماء والمتخصصين - دراسة وبحثا وفحصا - من أجـــل «تفعيله» بحيث يصبح مفجرا لطاقات المواطنين الابداعية ٠

ان الفئات المستهدفة من هذه الدراسة ، يمكن أن تتحول الى قـــوى (هادمة) ، اذا تركت نهبا لظروفها الخاصة اذا لم تسعفها هذه الظـــروف فتعوضها عن حرمانها من الرعاية التربوية فيخسر المجتمع مرتين: مرة بانفاقه على قوى دون أن يفيد منها شيئا ، ومرة باصابته بأضرار خلقية واجتماعية محتملة اذا انحرفت هذه الفئات ٠

وعلى العكس من ذلك ، اذا استطعنا أن نلاحق هذه الفئات بالتعليـــم والتدريب ، فاذا فاتتها فرصة التعليم الأولى ، أو الثانية ، فهناك مايعوضها عن ذلك من برامج وتنظيمات وارشاد وتوجيه ومتابعة وتدريب ٠

الخبرة المصرية :

تبدأ الخبرة المصرية فى العمل على أن تكون المدرسة فى مراحلهـــا المبكرة أداة تنمية للمهارات الفنية الى عام ١٩١٦ عندما استصدر عدلى يكن وزير المعارف قانونا بانشاء مدارس أولية راقية للبنين وقانونا آخر بانشاء مدارس أولية راقية للبنات الهدف منها تعليم التلاميذ والتلميذات تعليمـــا عمليا يكون متمما لتعليم المدارس الأولية ٠

وأنشأ الشيخ عبد العزيز جاويش عام ١٩٢٥ نوعا من تعليم المرحلـة الأولى يجمع بين المواد النظرية والعملية ، ثم أنشئت عام ١٩٤٣ المدارس الأولية الريفية كمحاولة للربط بين التعليم بالعمل والعلم بالحياة خاصـــة

وأن وزارة المعارف أعلنت أنها تنوى أن تتوجه بالتعليم الأولى وجهة عملية غايتها ترغيب النشء فى العمل وطلب الرزق من خيرات الأرض فى القرى والعمل اليدوى فى المصانع بالمدن ٠

وتوالت بعد ذلك التجارب لربط التعليم بالعمل ، ومن ذلك تجربة قرية المنايل عام ١٩٤٩ ، ومدارس الوحدات المجمعة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ والمدارس الابتدائية الراقية عام ٥٣/١٩٥٤ التى كانت تهتم - الى جانب الثقافة العامة - باعداد تلاميذها اعدادا عمليا للحياة وفقا لاحتياجات البيئة ، فكانت بالنسبة للبنين ذات صبغة ريفية فى القرى ، وذات صبغة صناعية وتجارية فى المدن ، وكانت بالنسبة للبنات ذات صبغة نسوية أو مهنية فى المدن والقرى على السواء ٠

ومنذ عام ١٩٥٦ أصبح التعليم الاعدادى الفنى أحد حلقات سلم التعليم ، وكان من أهداف هذا التعليم :

- تزويد التلاميذ بقدر معقول من الثقافة الفنية والمهارات اليدوية التى تمكنهم من مباشرة الانتاج فى الشركات الصناعية والمحلات التجارية والأعمال الزراعية بدرجة طيبة من الكفاية وذلك لاعداد صانع ذى مهارة عادية أو من يقوم بالأعمال الكتابية فى المؤسسات التجارية الصغيرة ، أو اعداد عامل زراعى عادى وذلك طبقا لنوع المدرسة التى يعد فيها التلميذ٠

- خلق جيل يقدر العمل ويمجده ويجيده ويمارسه من أجل حياة أفضل وذلك بتوفير المهارات والمعلومات والمفاهيم التى تساعد النشء على احتراف مهنة معينة ، وتساعدهم على خدمة البيئة فى جميع المجالات بما يتناسب وقدراتهم وامكاناتهم ٠

لكن الدولة بدأت فى تصفية هذا التعليم بدءا من عام ١٩٦٢ على أساس أن التلميذ فى سن الثانية عشرة لاتكون قدراته الخاصة وميوله واتجاهاته قد تكشفت بعد ، ومن ثم فان توجيه التلاميذ الى هذا النوع من التعليم فيه خطر توجيه الأطفال الى تعليم لايلائم ماهم عليه من قدرات وبالاضافة الى ذلك فان الشركات والمؤسسات لم تقبل على خريجى هذا التعليم ٠

كذلك أنشأت وزارة التربية فى العام ٥٦/١٩٥٧ ما عرف باسم

(المدارس العملية الاعدادية) بدلا من المدارس الابتدائية الراقية السابقة لتقديم نوع من التعليم لهم يفتح أمامهم فرصة الاحتكاك الحقيقى بعالم الصناعة والتجارة ومعالم الحياة اليومية بما يؤهلهم لشق طريقهم فى الحياة بنجاح، وسد حاجة البلاد من الأيدى العاملة المستنيرةغير المتخصصة · ومنذ عام ١٩٦٢ صفيت هذه المدارس كذلك ·

واستحدثت وزارة التربية عام ١٩٨٦/٨٥ ما عرف باسم (المسار الخاص) للذين تثبت عدم قدرتهم على متابعة التعليم الأساسى فى مدرسته الاعدادية ، وتميز هذا المسار بالمناهج المخفضة مع الاكثار من الجوانب المهنية وتقليل الجوانب الأكاديمية ، وكان هذا المسار يوازى المسار العام · ولم ينجح هذا النظام فألغته الوزارة فى عام ١٩٨٨ ·

الوضع الراهن :

أنشئت مدارس اعدادية مهنية بموجب المادة ١٨ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ والمعدل لقانون التعليم قبل الجامعى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ التى أجازت لكل من أتم الحلقة الابتدائية وأظهر ميولا مهنية أن يستكمل مدة الالزام بالتعليم بالالتحاق بمراكز التدريب المهنى أو بمدارس أو فصول اعدادية مهنية وفقا للنظام الذى يضعه وزير التعليم بالاتفاق مع الجهات المعنية ·

وقد أنشأت الوزارة هذه المدارس للتغلب على المشكلات التى صادفت المسار الخاص ، ولأن عددا كبيرا من التلاميذ لايقبل بجدية على التعليم الاعدادى العام ، ولذلك يتكرر رسوبهم ، واعادتهم الدراسة بالصفوف التى رسبوا فيها فى الوقت الذى لاتوجد فيه أماكن كافية لاستيعاب هؤلاء الراسبين مع زملائهم المنقولين من الصفوف الأدنى ·

وجاء فى أهداف هذا النوع من المدارس :

استكمال مرحلة الالزام بالنسبة للتلاميذ ذوى القدرات المحدودة والذين استنفدوا مرات الرسوب بطريقة تخدم سوق العمل اليدوى والمهنى وذلك تجنبا لتسربهم وارتدادهم للأمية ·

- معاونة التلاميذ ذوى الميول والمهارات العمليـــة على تنميـــة تلك الاستعدادات ٠

- تزويد الملتحقين بهذه المدارس بالمهارات العملية ذات الصبغة الانتاجية التى تتناسب مع قدراتهم وتساعدهم على شق طريقهم فى الحياة مع تزويدهم بالقدر الضرورى من المعارف والخبرات ٠

- تعريف التلاميذ بمجالات العمل المختلفة فى بيئتهم حيث تتاح لهم فرصة العمل والكسب ٠

- تعويد التلاميذ على احترام العمل اليدوى ٠

وتعددت المؤسسات التعليمية التى أنشئت بهدف المتابعة والملاحقـــة التربوية الفنية لمجموع الصغار الذين لم يلتحقوا بالتعليم أو تسربوا منه ، يمكن أن نشير الى بعضها فيما يلى :

- فهناك مراكز التدريب المهنى التابعة لوزارة التربية والتعليم التـــى أنشئت لحماية هؤلاء المتسربين والمحرومين من التعليم الأساسى والذيـــن لم يسلكوا طريق التعليم الى نهايته من الرجوع الى حالة شبه الأمية ، حيث يقبل بهذه المراكز التلاميذ الذين لديهم الرغبة فى العمل اليدوى ممن تتراوح أعمارهم من ١٢ - ١٥ سنة ، كما تتيح هذه البرامج للصبية الانخراط فى العمل المهنى فى سن مبكرة ٠

ويتلقى التلميذ فى هذه المراكز تدريبا على حرفتين متقاربتين خـــلال الدراسة ، وللمتدرب حرية اختيار الحرفتين اللتين يرغب فى تعلمهما ٠

ومدة الدراسة من ٤ - ٩ أشهر ، ويقضى الطالب فترتين : صباحية ٦ ساعات يوميا خارج المركز فى أحد المصانع أو المؤسسات الانتـــاجية ، ومسائية لمدة ٤ ساعات يوميا داخل المركز ٠

- وتقوم وزارة القوى العاملة بتوجيه الصبية المتسربين من التعليم فى سن (١٢ - ١٨) الى الفرص التدريبية الملائمة لقدراتهم المهنية واستعداداتهم، وفى نفس الوقت لتغطية احتياجات سوق العمل ، بدلا من اتجاه أعـــداد المتسربين من التعليم الى الاشتغال بالأعمال الخدمية غير المهنية بغـــرض

الحصول على دخل فورى وسريع لايحتاج الى تدريب · ويلاحظ أن التوجيه المهنى يتضمن تدريب الصبية المتسربين من التعليم الأساسى على مهارات ذات صبغة انتاجية فى المجالات العملية فى بيئتهم والمناسبة لأعمارهم ·

- مراكز التوجيه والتدريب المهنى التابعة للمجلس الأعلى للشباب والرياضة · وهى تهدف الى توجيه وتدريب الشباب فى مختلف المحافظات من سن ١٤ - ١٨ سنة الذين يرغبون فى تعلم العمل اليدوى ، على مهنة على الأقل ، حيث يخصص لكل مركز تدريب من ٣ - ٥ حرفة ، طبقا للاحتياجات المطلوبة وفرص العمل المتاحة فى المنطقة التابعة لها مديرية الشباب ·

- مراكز التدريب الحرفى الانتاجى التابعة للهيئة العامة للاصلاح الزراعى · وهى تهدف الى تزويد خريجى المدارس الابتدائية أو الذين لم يكملوا الدراسة بها من أبناء المزارعين بمهارات مهنية وحرفية تتصل بالبيئة الزراعية ، واعدادهم ليصبحوا عمالا نصف مهرة تتيح لهم فرصا أكبر للعمل والاسهام فى مشروعات التنمية الريفية ·

والحق أن هناك العديد من المراكز والمؤسسات التى تتبع جهات مختلفة تقوم بأدوار هامة فى هذا السبيل مما يضيق المقام هنا عن حصره ·

وبطبيعة الحال فان مؤسسات التعليم الفنى النظامى من مدارس زراعية وصناعية وتجارية أصبحت الآن تستقبل مايقرب من ثلثى الطلاب المنتهين من مرحلة التعليم الأساسى ·

ثم أن مدارس التعليم الأساسى نفسها ، بحكم المفهوم العلمى التربوى للتعليم (الأساسى مفروض أن تقوم على عملية مزج بين ماهو نظرى وماهو عملى ، لكن هذا المفهوم قد اختزل مع الأسف الشديد ليصبح عددا من الحصص القائمة بذاتها عن بعض المجالات العملية ·

واذا كانت كل هذه الجهود مما يستحق التنويه ، الا أن القضية الأساسية دائما تكمن فيما يحدث داخل هذه المراكز والمؤسسات ، نعنى بذلك مشكلة (الكيف) التى تتبدى فى مدى مواكبة مضمون التعليم والتدريب للتغيرات

العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، وكذلك الأمر بالنسبة للأجهزة والمعدات، وما لايقل عن ذلك أهمية (طريقة) التعليم والتدريب والى أى مدى تلتـــزم بأصولة التربية وقواعد علم النفس التربوى ومبادىء التدريس الفعال ٠

مصادر التغذية البشرية :

لانظن أننا نبالغ كثيرا اذا قلنا أن (السوق) يمتلىء بمئات الألوف من الصغار الذين هم بحـاجة ماسة الى تنميـــة (مهـــارتهم الفنية) حتـــى يتحولوا من قوى (معطلة) للتنمية الى قوة (محركة) و(دافعة) للتنمية ٠ واذا كان الجهد المأمول لتعليم وتدريب هؤلاء فريضة قومية وحتمية تربوية وفنية، الا أننا يجب ألا نغفل عن تلك الحقيقة المعروفة التى تؤكد أهمية معرفـــة (مصادر) و (أسباب) المشكلة حتى يسهل علينا ذلك محاصرتها عند المنبع ، والا فسوف تستمر جهودنا بلا انقطاع ، كلما انتهينا من أعداد ، استجـد غيرهم ٠

وقد اتفقت معظم البحوث والدراسات والتقارير على أن هناك مصادر تقوم بتغذية السوق بمئات الألوف من الصغار الذين يفتقدون الحد الأدنى المطلوب من المواطن كى يتعامل بكفاءة واقتدار مع متغيرات العصر العملية التكنولوجية وانتاجه المعرفى ٠ ويمكن الاشارة الى أهم هذه المصـــادر فيمـــا يلى :

١ ـ القدرة على الاستيعاب : ، ولهذه القضية جانبان : جانب كمـى يتمثل فى عجز النظام التعليمى عن استيعاب الأطفال الذين تقع أعمارهم فى سن الالزام ، وجانب كيفى ويتمثل فى قدرة النظام التعليمى على الاحتفاظ بمن استوعبهم ، ثم تخريجهم ، نوعيات جديدة من المواطنة تؤكد الاتجـــاه الصحيح لمسيرة المجتمع ٠

ويمكن النظر الى الجانب الكمى من قضية الاستيعاب فى سياق علاقة الاستيعاب بتزايد الأطفال المستحقين للتعليم ، اذ تشير الاحصائيات الـــى أن هناك أعدادا كبيرة من الأطفال لايستوعبهم التعليم الأساسى ٠ وتقـول الاحصاءات أن عدد التلاميذ الذين انخرطوا فى المدرسة الابتدائية يزيد على

سبعة ملايين طفل ، وأن نسبة استيعاب الأطفال فى المرحلة العمرية ٦ ـ ١٢ سنة بلغت على مستوى الجمهورية فى عام ١٩٨٧/٨٦ ، ٢ر٨٨٪ من جملة البنين والبنات فى هذه الفئة العمرية ، وكانت النسبة أكثر ارتفاعا فى الحضر (١ر٩٤٪) عنها فى الريف (٨٤٪) ، وقد بلغ العدد الاجمالى للأطفال (٦ ـ ١٢) الذين لم يتم استيعابهم فى ١٩٨٧/٨٦ فى التعليم الابتدائى ٧٨٩ر٨٤٨ . هذا وقد صرح الأستاذ الدكتور وزير التعليم فى ١٩٩٢/٣/٣١ فى اجتماع المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى بأن نسبة الاستيعاب لاتزيد عن ٨٠٪ .

٢ ـ التسرب : فهناك مايقرب من ٢٠٪ من تلاميذ التعليم الأساسى يتركون المدرسة قبل أن يتموا تعليمهم ، وفى غالب الأحوال لايكون هؤلاء قد حصلوا مايمكن أن يقدرهم على امتلاك ناصية القراءة والكتابة ، فضلا عن افتقاده القدرة على ممارسة حد بسيط من المهارات الفنية ، حيث لانجد سنوات التعليم الأساسى تمثل فرصة للطفل كى يكتسب شيئا من هذه المهارات الفنية .

وفى جميع البحوث والدراسات التى أجريت على مشكلة التسرب ، وجدت أسباب ترجع الى ظروف اقتصادية اضطرت الطفل الى ترك المدرسة، وتجىء هذه الأسباب عادة فى مقدمة العوامل المؤثرة ، لكى تجىء بعدها مباشرة ، تلك الأسباب التى ترجع الى نظام التعليم نفسه وبرامجه وطرق التدريس فيه . ذلك أنه يقدم كثيراً من الموضوعات ذات الصلة الضعيفة ببيئة التلميذ واحتياجاته وكيفية التعامل فى الحياة العملية ، فضلا عما يشوب طريقة التعليم من غلبة التلقين الذى لايجد الطفل أمامه ، كى يرضى معلمه، الا الحفظ بغض النظر عما اذا كان يفهم مايحفظ أم لا ، وتكون النتيجة فى مثل هذا الحال ، الفشل التربوى ، فلا يحظى التلميذ من المعاملة الا القسوة، سواء داخل المدرسة أو فى البيت ، فيسعى الى ترك المدرسة .

٣ ـ الرسوب : فاذا كان المضمون الخفى للتعليم ـ بنية ومحتوى وطرائق ـ هو الاعداد للامتحان كوسيلة للانتقاء ـ بكل ما تنطوى عليه من مضامين ، ومايحيط بها من مواصفات هى فى مجموعها تقليدية ـ فان المتوقع ـ وبالضرورة ـ أن يؤدى هذا الأسلوب الى (انتاج) أعداد كبيرة

من الراسبين ، لينضموا بدورهم الى من لم يستطيعوا الالتحاق بالمدرسة الابتدائية ، أو التحقوا بها ولم يستطيعوا الاستمرار ٠

ان الخطورة الكبيرة فى امتحاناتنا أنها تحكم بالفشل على ألوف من الأطفال مما يكون له آثاره الخطيره نفسيا واجتماعيا ، مع أن هذه الامتحانات نفسها تحتاج الى مراجعة جذرية من حيث أهليتها كأداة جيدة وفعالة للحكم على مقدار ماتعلمه التلميذ ، فهى تتجه الى جوانب بعينها فى التعليم هى الجوانب المعرفية تاركة سائر الجوانب المتعلقة بالقيم والاتجاهات والمهارات، مع ما لهذه الجوانب من دور أساسى فى تكوين الشخصية ، والمبرر فى ذلك أن هذه الجوانب يصعب الحكم عليها بعلمية وموضوعية ، علما بأن التقدم الكبير فى الدراسات العلمية فى هذا الشأن قد استطاع أن يتلافى العيوب التى كانت تؤخذ على قياس الجوانب الوجدانية ٠

سبل تنمية المهارات الفنية

تبين لنا من العروض التحليلية لعدد أساسى من جوانب قضية تنمية المهارات الفنية عند صغار السن ، أن هذه القضية تشتبك مع قطاعين ، لكل منهما دوره فى المواجهة ، الأول هو التعليم ، نقصد نظام التعليم ، والثانى: التدريب ٠ ومن هنا فسوف نتناول الدور الذى يمكن أن يقوم به كل قطاع فيما يلى :

دور النظام التعليمى :

ربما يكون مفيدا لو بدأنا هذا الجزء بأن نبسط أمامنا بعض نتائج دراسة علمية لنيل درجة الماجستير فى التربية على مجموعة من الصغار الذين انتهوا من المدرسة الابتدائية ولم يكملوا تعليمهم والتحقوا بأعمال فى قطاع الصناعة ، من هذه النتائج :

- أن أفراد مجتمع الدراسة تخرجوا من المدرسة الابتدائية غير مزودين بأية مهارات عملية ، يستطيعون بها التكيف وحياة ومطالب العمل ، كاحترام العمل والاقبال عليه وتحمل مسئولياته ٠

- أن نسبة عالية من أفراد الدراسة لم تحتفظ بمهارات الاتصـــال الأساسية (قراءة وكتابة وحساب) التى تعلمتها فى المدرسة الابتدائية ٠

- أن أكثر من نصف أفراد مجتمع الدراسة تكونت لديهم ، نتيجـة لدخولهم سوق العمل واحتفاظهم بصداقات مع زملائهم ممن كانوا معهم فى المدرسة الابتدائية وواصلوا التعليم ، تكونت لديهم الرغبة فى مواصـلة التعليم ٠

- أن معظم الراغبين فى مواصلة التعليم ، والمسئولين عنهم يقترحون لتحقيق ذلك ، أنماطا ووسائل تعليمية مغايرة للنمط المدرسى التقليدى ٠

ومن هنا فان سياسة التعليم ، مهما بذل من جهد فى تجديدها وتطويرها وتنفيذ الكثير مما تقول به ، تظل دائما فى حاجة الى المراجعة ، ذلك أن النظام الاجتماعى مثله مثل الكائن الحى ينمو ويتغير وتصيبه الأمـراض ويحتاج الى مواصلة الوقاية ومتابعة العلاج ٠

ولعل من المشكلات المزمنة المستمرة ، ذلك النقص الواضح فى استيعاب الأطفال الذين يصل سنهم الى سن الالزام ٠ واذا كانت الامكانـات الماليـة للدولة فى الوقت الحالى قد لاتسعفها بانشاء العدد الكافى من المـدارس الابتدائية ، فان التجربة التى شهدناها عقب حدوث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ تدعونا الى التفكير فى العمل على استمرار الدفعة الحماسـية من بعض القطاعات مشاركة فى بناء المدارس ، لا لمجرد رفع نسبة الاستيعاب فقط ، بل وكذلك للقضاء على تعدد فترات التعليم ، تلك الآفة التى تهدر كثيرا من الامكانات الحقيقية للعملية التعليمية ٠

ان الاتجاه الى الأداة القانونية ، للمنع وللعقاب ، لن يفلح فى معالجة ظواهر الاستيعاب والتسرب والرسوب ، وهو لايعتبر ، بطبيعة الحال ، بديلا للاصلاح الجذرى ، والطريق الوحيد للمواجهة ، هو بأن يكون للتعليم عائد يحقق مصلحة جموع التلاميذ بصفة عامة والفقراء منهم بصفة خاصة ٠ والسبيل الى ذلك هو بذل أقصى مايمكن من جهد لأن يحقق التعليم الأساسى الفلسفة المرادة منه ، فهو ليس (نظاما) أو (مرحلة) بقدر ماهو (صيغـة) للتعلم والتعليم تقوم على الزواج والتكامل بين عمل اليد وفكر العقل ، صيغة

تعليم تسعى الى أن تعود الصغير على التعامل مع (الأشياء) كما تعـــوده التعامل مع (الكلمات) ومع (الألفاظ) منطوقة ومكتوبة ٠

كذلك فمن الصعب ابقاء الطفل الفقير فى مدرسته لمدة خمس سنوات أو ثمان ، الا اذا صارت المدرسة مكانا محببا الى نفسه . وذلك اذا ما أفلحت المدرسة فى حسن معاملته ، وفى شحذ اهتمامه ، وفى جذبه للعملية التعليمية٠

وتتضمن بعض الخبرات الأجنبية مواجهة مباشرة لظاهرة عدم ملاءمة التعليم للاحتياجات البيئية العملية والاحتياجات المعيشية الفردية :

ففى الماضى ، وبالذات فى الأربعينات ، كانت بريطانيا تأخذ بنظـام كـــان يقضـــى بتقييـــم أداء الأطفـــال مـــن خـــلال امتحـــان يعقد لهـــم فى ســن الحــادية عشــرة ، ويتــم علــى أســاسه توزيعهم علــى ثلاثة أنظمة تعليمية ٠ وقد واجه هذا النظام نقدا شديدا ، لما ترتب عليه من تمييز بين الطبقات الاجتماعية ، فقد أدى تطبيقه الى توجيه أبناء الطبقــة العمالية لنظام تعليمى منخفض المستوى ، كما وجه نقد شديد لمبدأ (الحكم) على الطفل وتقرير مستقبله فى سن مبكرة (الحادية عشر) ، وقد أثبتت التجربة العملية أنه يؤدى الى أخطاء جسيمة فى توجيه الأطفال بناء على تقييم مبكر، قبل أن تكتمل قدراتهم وتتبين ميولهم ٠ وقد انتهى هذا النظام الى الالغاء، واستبدل به ، نظام المدرسة الشاملة ، التى لاتفرق بين الفئات الاجتماعيــة، والتى تجمع بين التعليم العام والتعليم الفنى وتتيحهما للجميع ، وتتفق هذه الصيغة معما تقرره المادة ٢٦ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان التـــى تقضى بأن يكون التعليم الفنى والمهنى متاحا بشكل عام ٠

دور التدريب :

ويتلخص هذا الدور فى العمل على سد الاحتياجات التالية :

١ ـ الحاجة الى اكتساب مهارات عملية فى ممارسة المهن اليدوية:
ويهدف تحقيق هذه الحاجة الى اكساب المتدربين بعض المهارات اليدويـــة والتقنية لتنفيذ بعض الأعمال الصناعية والزراعية والتجارية باستخدام بعض المعدات البسيطة ، مع تدعيم تكوين المتدرب العلمى وثقافته العامة ٠ ويهدف

أيضا الى اكسابهم القيم والاتجاهات والميول اللازمة لتقبل المهن على اختلاف أنواعها والاقبال عليها وحب العمل اليدوى واحترامه ٠

ويمكن تحقيق أهداف هذه الحاجة من خلال :

- مد المتدربين بالمعارف والتقنيات التى تمكنهم من مضاعفة انتاجية الحرف اليدوية ٠
- تزويدهم بمعلومات عن بعض العدد والمعدات التى يمكن تشغيلها يدويا وتدريبهم على طرق استخدامها ٠
- تعريفهم ببعض العمليات الصناعية والزراعية والتجارية (كل فى مجال تخصصه) الأساسية البسيطة وطرق تنفيذها ، مع مراعاة ارتباط هذه العمليات بقدرات واحتياجات المتدرب ٠
- تعويدهم الدقة فى العمل واتقان الأداء ٠
- تدريبهم على ادارة المشروع الفردى البسيط (تجارى) ٠
- تدريبهم على بعض العمليات الحقلية البسيطة لانتاج المحاصيل ومقاومة الآفات الزراعية يدويا وعلى الأسلوب السليم لرعاية الحيوانات والدواجن ٠ (زراعى) ٠
- تدريبهم على بعض منتجات الألبان والصناعات الغذائية ٠
- تدريبهم على صيانة الآلات والأدوات البسيطة ٠
- تدريبهم على ممارسة العادات الصحية وأساليب الأمن الصناعى من خلال ممارستهم للعمل اليدوى ٠

٢ - الحاجة الى اكتساب مهارات تؤدى الى مزيد من الانتاجية :
يهدف تحقيق هذه الحاجة الى زيادة المهارات العلمية والعملية والخبرة والمعرفة اللازمة لتنمية قدرات المتدرب وتوعيته بأنسب الطرق التى يؤدى اتباعها الى زيادة الانتاج ٠

ويمكن تحقيق هذه الحاجة من خلال :

- التدريب على طرق العمل والاستخدام الأمثل للآلات وصيانتها ٠
- التدريب على ضبط عناصر التكلفة ووضع المواصفات القياسية لها واكتساب الخبرة بالجوانب الاقتصادية للانتاج ٠

- التعرف على الوسائل الواجب اتباعها لحسن استخدام المـــواد والخامات والوقت والجهد خلال عمليات الانتاج ٠

- التعرف على الفرق بين العمل اليدوى والميكانيكى فى العمليـــات المختلفة ومميزات الانتاج الآلى والتدريب على الخطوات التى يسير فيها هذا الانتاج ٠

- تعريف المتدربين بوسائل الانتاج الكبير الذى تستخدم فيه الآلات وينتج فرص عمل أوسع واكتساب القدرة على القيام بانتاج كامل يقوم فيه كـــل متدرب بتطبيق خطوات العمل التى مارسها متفرقة ٠

- رفع مستوى ثقافة المتدرب من خلال بعض الموضوعات الاجتماعية والتربوية التى تجعله قادرا على الحصول على المعرفة الفنية وقادرا علـى تحمل مسئولية العمل واتباع النظام فى تأديته ٠

٣ - حاجة المتدربين الى التهيئة للتكيف مع ممارسة الأنواع البسيطة من التكنولوجيا وممارستها فى العمل : ويهدف تحقيق هذه الحاجة الـــى مواجهة تحدى الثورة المعرفية وحضارة المعلومات التى لها مطالبها ويتعين على الأنشطة والبرامج التدريبية أن تلبيها وتفى بها ٠

ومن هنا يضطلع التدريب بمسئوليات جديدة تهدف الى تكوين اتجاهات ايجابية نحو الحضارة العلمية والتكنولوجية الحديثة وتنمية قدرة المتدرب على الانتقاء والاختيار من بين طوفان المعرفة والتكنولوجيا ٠

ويهدف التدريب أيضا الى مسايرة التوسع فى استخدام الآلية المتطورة، الأمر الذى يؤدى الى تغيير دور الانسان من الانتاج المباشر الى الانتاج غير المباشر الذى يعتمد على استخدام قدرات الانسان الذهنية والابداعية بدرجة كبيرة ويؤدى الى توفير نوعية مدربة من العمال على أعلى مستوى كيفى ونوعى من التعليم والتدريب الذى يساعدهم على أن يتابعوا التطور المستمر فى استخدام الآلات ويرسى بينهم قيما وأخلاقيات جديدة فى ظل تزايـــد المسئولية الشخصية عن أداة الانتاج المتطورة والحاجة المستمرة الـــى التجديد والابتكار ثم تنظيم وترشيد استخدام عناصر الانتاج الحديث ٠

ويمكن تحقيق هذه الحاجة فى الأنشطة والبرامج التدريبية الصناعية والزراعية والتجارية على سبيل المثال من خلال :

- تعريف المتدربين بالمفاهيم والمصطلحات المستخدمة فى مجال العمل الذى يعتمد على الأساليب التكنولوجية وتعريفهم بتطبيقات العمل على أسس وحقائق علمية ٠

- التدريب على الطرق العلمية اللازمة لاتقان العمليات الصناعية أو الزراعية أو التجارية ، كل حسب تخصصه والتى تحتاج الى مهارة خاصة لاتتوافر طرق اكتسابها فى محيط العمل العادى ٠

- التعرف على طرق الترابط المهنى فى الحرف المتكاملة لاتاحة فرص العمل بشكل أوسع فى المجالات الصناعية والزراعية التى تتصل ببعضها٠

- اكتساب مهارة التعامل مع الآلات والأجهزة الفنية المتطورة بتعريف المتدربين بمواصفات العدد والآلات الميكانيكية الحديثة وطرق تركيبهـــــا وصيانتها واكتساب القدرة على استخدامها ٠

- التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة فى التعامل مـــــع المحاصيل الزراعية ، وذلك باستخدام أساليب الزراعة الحديثة فى مقاومة الآفات، وفى حصاد المحاصيل وتخزينها والمحافظة عليها لحين تشوينها ٠

- التدريب على اكتساب مهارات الاتصال الحديثة والتعامل معهـا واتباع الأساليب العلمية فى التفكير ٠

- التدريب على استخدام الأدوات والآلات الحديثة اللازم توافرهـــا لعمليات التفصيل والحياكة بطريقة صحيحة ، مع معرفة مواصفات هـــذه المعدات والآلات وطرق صيانتها ٠

- التدريب على حسن استخدام وصيانة الأجهزة المنزلية الحديثة مثل الغسالات والخلاطات والتلفزيون والراديو وماكينة الخياطة (وفرازات اللبن والخضاضات لقطاع الريف) ٠

واذا كان ماسبق ، خاص باحتياجات الصغار وكيفية الوفاء بها ، فمن الضرورى ، حتى يمكن استكمال الصورة ، أن نثبت فيما يلى بعض المقترحات التى تخص الجهات المسئولة عن التعليم والتدريب :

★ محاولة التغلب على مشكلة نقص المتدربين بتنشيط دور الاعلام المهنى ورفع قيمة مكافأة المتدرب ، ووضع نظام مجزى للحوافز يشجع على الالتحاق ببرامج التدريب المهنى وينمى المقدرة على الاستيعاب عند المتدربين ٠

★ زيادة ونشر الوعى التدريبى عند تلاميذ مرحلة التعليم الأساسى لتشجيعهم على الالتحاق ببرامج التدريب المهنى المتقدمة بعد اتمام دراستهم فى هذه المرحلة ٠

★ ربط الالتحاق بفرص العمل المتاحة داخل الجمهورية (الأعمال الحرفية والمهنية) بضرورة اتمام التدريب المهنى ٠

★ جعل شهادة اتمام التدريب المهنى الصادرة من الجهة التي تقوم بالتدريب مصوغا من مصوغات الالتحاق بالعمل خارج الجمهورية ٠

★ الاهتمام بالتدريب الانتاجى بحيث يربط هذا النوع من التدريب المتدرب بعجلة الانتاج ويشجعه على الاستمرار فى التدريب ويقضى على ظاهرة التسرب ٠

★ ضرورة تنميط برامج التدريب فى جميع المهن التى يتم التدرب عليها ، وفى جميع مستويات المهارة توحيدا للمفاهيم بين جهات التدريب المختلفة ، ويكون ذلك بتعميم هذه البرامج ليتحقق مستوى نمطى ومتجانس من الخريجين يمكن معه قياس كفاءة وجدية وحدات التدريب ٠

★ تنشيط دور المجالس المحلية لتخطيط وتنمية القوى العاملة المشكلة بنص المادة السادسة من القرار الجمهورى رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٣ بانشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد البشرية والتدريب ، حيث أن هذه المجالس يرأسها المحافظ فى كل محافظة ، ومن بين اختصاصاتها التنسيق بين جهات التدريب فى الدولة سواء على المستوى القومى أو المحلى ٠